

ديسكفري أليرت || مصر تثبت أسعار الوقود حتى منتصف 2027 .. ما السر



السبت 18 يوليو 2026 06:00 م

لا ترتبط قرارات تسعير الطاقة في الاقتصادات المعتمدة على الاستيراد بعامل واحد، بل تتشكل وفق ضغوط متداخلة تشمل تحركات العملة، والمخاطر الجيوسياسية، وشروط التمويل الدولي، إلى جانب التوازن بين الانضباط المالي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. ويكشف قرار مصر تثبيت أسعار الوقود المحلية حتى منتصف عام 2027 على الأقل عن توجه حكومي يتجاوز التقلبات المؤقتة في أسواق النفط العالمية، ويركز على إدارة المخاطر الاقتصادية طويلة الأجل.

وأوضح تقرير نشره موقع ديسكفري أليرت أن سياسة تثبيت أسعار الوقود في مصر لم تأت نتيجة إغفال لتغيرات السوق أو كإجراء سياسي مؤقت، بل جاءت ضمن رؤية اقتصادية تهدف إلى تجنب التدخلات السريعة في الأسعار التي قد تؤدي إلى موجات تضخمية متكررة وتزيد الضغوط على الموازنة العامة.

ولفت التقرير إلى أن هذا القرار يأتي في وقت تواجه فيه مصر تحديات متزايدة في قطاع الطاقة، بداية من ارتفاع تكلفة واردات الغاز الطبيعي المسال، مروراً بتراجع إنتاج حقل ظهر، وصولاً إلى التقلبات الجيوسياسية التي تؤثر مباشرة على أسواق الطاقة العالمية.

أسعار الوقود في مصر بعد زيادات 2026 وخطة التثبيت حتى منتصف 2027

وأشار التقرير إلى أن الحكومة المصرية أجرت آخر تعديل رسمي على أسعار المنتجات البترولية في 10 مارس 2026، عندما رفعت الأسعار بنسب تراوحت بين 14 و17% لمختلف أنواع الوقود، وذلك بعد زيادة سابقة في أكتوبر 2025 تراوحت نسبتها بين 10.5 و12.9%.

وأوضح التقرير أن هذه الزيادات المتتالية خلال فترة قصيرة جعلت المستهلكين يتحملون ارتفاعات متتالية في أسعار الوقود، قبل إعلان استمرار العمل بالأسعار الحالية حتى منتصف عام 2027 على الأقل.

وأضاف التقرير أن الأسعار الحالية تبلغ نحو 20.75 جنيهًا للتر للبنزين 80، و22.25 جنيهًا للبنزين 92، و24 جنيهًا للبنزين 95، بينما وصل سعر السولار إلى 20.50 جنيهًا للتر.

ولفت التقرير إلى أن قرار التثبيت جاء رغم الضغوط التي ظهرت عقب تراجع أسعار النفط العالمية لفترة قصيرة خلال عام 2026، موضحاً أن الحكومة فضّلت عدم ربط الأسعار المحلية بتحركات مؤقتة في الأسواق العالمية.

لماذا تتجنب مصر خفض أسعار الوقود؟

ويرى التقرير أن خفض أسعار الوقود استجابة لتحركات النفط العالمية قد يؤدي إلى نتائج عكسية، إذ قد تضطر الحكومات إلى إعادة رفع الأسعار لاحقاً عند تغير ظروف السوق، وهو ما قد يخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وأوضح التقرير أن خفض الأسعار خلال فترات انخفاض النفط قد يزيد أعباء الدعم على الموازنة العامة، بينما تؤدي الزيادات السريعة لاحقاً إلى رفع معدلات التضخم والتأثير على ثقة المواطنين والمستثمرين.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة المصرية تعتمد بدلاً من ذلك على سياسة تقوم على تحديد فترات مراجعة واضحة للأسعار، بهدف تحقيق قدر أكبر من الاستقرار وتقليل حالة عدم اليقين.

يرتبط ملف أسعار الوقود في مصر يرتبط بشكل مباشر ببرنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي، والذي يتضمن خفض دعم الطاقة تدريجيًا بهدف تقليل الضغوط على المالية العامة

ولفت التقرير إلى أن رفع أسعار الوقود بنسب كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة يجعل تطبيق زيادات إضافية متقاربة زمنيًا تحديًا اجتماعيًا، خاصة في ظل تجارب عدد من دول المنطقة التي واجهت اضطرابات بسبب الإصلاحات السريعة في منظومة الدعم

تراجع حقل ظهر يقاوم تحديات الطاقة المصرية

وأشار التقرير إلى أن تحديات الطاقة في مصر لا ترتبط فقط بأسعار النفط العالمية، بل تمتد إلى تراجع إنتاج حقل ظهر للغاز الطبيعي، الذي كان أحد أهم العوامل التي دعمت تحول مصر إلى الاكتفاء الذاتي من الغاز خلال السنوات الماضية

وأوضح التقرير أن اكتشاف حقل ظهر عام 2015 في البحر المتوسط ساعد مصر على تقليل الاعتماد على واردات الغاز الطبيعي المسال، إلا أن انخفاض الإنتاج بعد وصوله إلى الذروة عام 2021 أعاد ضغوط الاستيراد مجددًا

ولفت التقرير إلى أن ارتفاع واردات الغاز الطبيعي المسال يزيد الضغوط على المالية العامة، خاصة أن عمليات الشراء تتم بالدولار، ما يجعل التكلفة أكثر حساسية لتحركات أسعار الطاقة العالمية وسعر صرف الجنيه المصري

المخاطر الجيوسياسية تضيق ضغوطًا جديدة

وأوضح التقرير أن موقع مصر الجغرافي يجعلها عرضة لتأثيرات التحولات في سوق الطاقة العالمي، باعتبارها دولة مستوردة للطاقة وتمتلك قناة السويس، أحد أهم الممرات التجارية البحرية

وأشار التقرير إلى أن التوترات الإقليمية قد تؤثر على مصر من خلال ارتفاع تكاليف واردات النفط والغاز أو انخفاض إيرادات قناة السويس في حال اضطراب حركة التجارة العالمية

الطاقة المتجددة ومحطة الضبعة

وأكد التقرير أن مصر تسعى إلى تقليل تعرضها لصدمات أسواق الطاقة العالمية من خلال التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة وإنشاء محطة الضبعة النووية

وأشار التقرير إلى أن زيادة الاعتماد على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح يمكن أن تقلل الحاجة إلى استيراد الوقود بالدولار، بينما توفر الطاقة النووية مصدرًا أكثر استقرارًا لإنتاج الكهرباء مقارنة بالمصادر المرتبطة بتقلبات أسعار الغاز الطبيعي المسال

وخلص التقرير إلى أن سياسة تثبيت أسعار الوقود الحالية لا تمثل مجرد قرار قصير الأجل، بل تأتي ضمن استراتيجية أوسع لإعادة هيكلة قطاع الطاقة المصري وتقليل الاعتماد على الواردات خلال السنوات المقبلة